

تقرير: عن الشهداء والجرحى المسقطه أسماؤهم من القائمة النهائية للجنة شهداء الثورة ومصائبها

إن أكبر جريمة قد يرتكبها وطن ضد أبنائه هي عدم الاعتراف بشهادته.
لقد اندلعت ثورة في تونس منذ ما يزيد عن الثماني سنوات ونحن إلي اليوم ليست لنا قائمة رسمية
في شهداء الثورة وجرحاها.

لقد كان مطلب الاعتراف رسميا بالشهداء والجرحى وتحديد قائمة في ذلك مطلبا محوريا للثورة
التونسية ولعائلات الشهداء والجرحى و قد ترجم هذه الرغبة الفصل الأول من المرسوم عدد 8 مؤرخ
في 18 فيفري 2011 الذي دعا إلي بعث هيئة عمومية مستقلة سميت "اللجنة الوطنية لاستقصاء
الحقائق" مهمتها تقصي الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الأحداث التي شهدتها البلاد
التونسية خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 الي حين موجب زوالها.

وقد أصدرت هذه اللجنة، بعد طول انتظار، تقريرها في أبريل 2012
ويقع هذا التقرير في 1041 صفحة تضمن عملا جبارا حاول تقديم الظروف والأحداث التي استشهد
فيها الشهداء وجرح فيها الجرحى.

كما تضمن قوائم اسمية مفصلة للوفيات وللإصابات التي تم تسجيلها في تلك الفترة والمرتبطة
بأحداث الثورة وتكمن اهمية هذا التقرير في كونه أول تدوين رسمي لأحداث الثورة وهو لذلك يعتبر
مرجعية لامناس منها لدراسة أحداث الثورة لما تضمنه من تفاصيل ودراسات ميدانية وشهادات
لا تتوفر في غيره من المراجع.

وقد قامت مؤخرا، تحديدا في 8 أكتوبر، لجنة شهداء الثورة ومصائبها بنشر قائمتها النهائية لشهداء
الثورة ومصائبها على الموقع الالكتروني للهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ولم تكن
هذه القائمة إلا صدمة كبرى لعائلات شهداء الثورة وجرحاها ولكل من يبحث عن الحقيقة التاريخية
والعدالة الوطنية.

وهو ما دفعنا إلى الرجوع إلى تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق في التجاوزات والإنتهاكات بين 17 ديسمبر 2010 و حتى إنتهاء مهامها الصادر في أبريل 2012 و مقارنته بالقائمة معتمدين في ذلك على ما يضبطه المرسوم 97 لسنة 2011 وعلى الفصل السادس جديد من القانون عدد 26 لسنة 2012.

ففي حين تضمن تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق في الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011 قائمة للجرحى تضم 1147 حالة فإن قائمة لجنة شهداء الثورة و مصابيها لم تتضمن إلا 634 حالة مما يعني أن اللجنة قد قامت بإسقاط 513 حالة، غالبا، دون وجه حق أما قائمة الشهداء فقد تضمن تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق عن نفس الفترة قائمة تضم 158 اسما من المدنيين لم تذكر منهم لجنة شهداء الثورة و مصابيها إلا 129 اسما مما يعني اسقاط 29 حالة غالبا دون وجه حق.

إن المتمعن في هاتين القائمتين ينتابه حتما شعور بالظلم و القهر و تحريف التاريخ و الاعتداء على الحقيقة.

فالمهمة الأولى من مهام اللجنة المحددة بالجملة الأولى من مرسوم 97 المؤرخ في 24 أكتوبر 2011، ألا وهي الوفاء لأرواح شهداء ثورة 14 جانفي والاعتراف لهم بما قدموه من تضحيات في سبيل كرامة الشعب التونسي وحريته، هي أكثر قداسة من مهمتها الثانية وهي التعويضات عن الأضرار المادية و المعنوية.

وإن المتمعن في هاتين القائمتين وبعتماد نفس المقاييس، يلاحظ تضاربا بين ما ورد في قائمة لجنة الشهداء الثورة و مصابيها الصادرة في سنة 2019 و ما ورد في قائمة لجنة استقصاء الحقائق الصادرة في 2012.

فقائمة جرحى الثورة تعرضت إلى عمليات بتر اعتبارية لا سبب لها خاصة وأن المسقطين منها سبق وأن أدرجهم تقرير لجنة استقصاء الحقائق في قائمة الجرحى و قد أكد ذلك الطبيب الشرعي المكلف من طرف المحاكم العسكرية.

سيكون من الصعب تقديم جرد كامل لجميع هذه الاخلاطات اليوم، ولكننا سنكتفي هنا ببعض الأمثلة على ذلك سنستقي بعضها من المعلومات التي قدمتها لجنة استقصاء الحقائق وبعضها الآخر مما توفر لدينا

من تقارير الطب الشرعي التي اعتمدها القضاء.

أما فيما يتعلق بجرحى الثورة المسقطين دون وجه حق من قائمة لجنة شهداء الثورة ومصائبها فقد لاحظنا ذلك أساسا في القائمة الخاصة بولاية القصرين ونذكر على سبيل التّذليل بعض الأمثلة:

: المثال الأول

عواطف بنت عبد الملك بن عمار الزمالي

اسمها موجد في قائمة المصابين في تقرير اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق تحت العدد الرتبي 371 تم إيقافها والاعتداء عليها بالعنف من قبل الشرطة يوم 10 جانفي 2011. منحها الطبيب الشرعي نسبة 12 بالمائة سقوط قضت لها المحكمة العسكرية بهذه التعويضات المادية للضرر البدني والمعنوي هذا وقد أثبت قرار دائرة الإتهام مشاركة المعنية في المسيرة السلمية بتالة وأنه تم إيقافها وتعرضها للتعذيب.

(الملحق عدد 3)

:المثال الثاني:

خميسة بنت عمر عصيدي

مدرج تحت العدد الرتبي 144 بقائمة اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق عن ولاية القصرين (الملحق عدد 4)

: المثال الثالث

فريد بن البشير بن مبارك مرايحي

مدرج تحت العدد الرتبي 400 بقائمة اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق (الملحق عدد 5)

:المثال الرابع:

قباة بنت محمد المختار هواشي

مدرجة تحت العدد الرتبي 413 بقائمة اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق (الملحق عدد 6)

: المثال الخامس

قيس بن عبد الباقي بن احمد سائحي

المدرج تحت العدد الرتبي 420 بقائمة اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق (الملحق عدد 7)

: المثال السادس

حمدي بن لطفى نمري

المدرج تحت العدد الرتبي 120 بقائمة اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق

(الملحق عدد 8)

المثال السابع

(إقصاء لضحايا حادثة الحمام بالقصرين التي جدت يوم 10 جانفي 2011)

درين بنت الهادي حلیمی

المدرجة تحت العدد الرتبي 148 بقائمة اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق

المثال الثامن

دنيا بنت حراث الفرشيشي

المدرجة تحت العدد الرتبي 151 بقائمة اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق

المثال التاسع

شادلية بنت عمار رحيمي

المدرجة تحت العدد الرتبي 232 بقائمة اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق.

أما فيما يتعلّق بأسماء الشهداء المسقطين من قائمة لجنة شهداء الثورة ومصائبها فإننا نقدم لكم هذا الجدول التوضيحي (الملحق عدد 9) والذي يكشف لنا ظروف استشهادهم، فمنهم من قتل وهو بصدد الحراسة في لجان الحي ومنهم من كان متطوعا لإسعاف حالات استعجالية وقد أثبت تقرير اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق ذلك. وهنا لا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير إلى أن القوات العسكرية كانت مسؤولة عن أكثر من نصف هذه الحالات.

وإننا لنأسف حقاً أن لجنة شهداء الثورة ومصائبها لم تذكر في قائمتها إلا الولايات التي ينتمي إليها الشهداء وغفلت عن تحديد المدن والقرى التي روى فيها الشهداء الأرض بدمائهم.

إن الغاية من هذه المبادرة هو استباق الخطأ التاريخي والقانوني والأخلاقي الذي قد تجبرنا لجنة شهداء الثورة ومصائبها على الوقوع فيه. إن هذه اللجنة لا تتحمل مسؤولية نفسها بل هي مكلفة بمسؤولية تقع على عاتق وطن كامل وشعب كامل ليس من حقها القيام بهفوات.

ليس الغرض من هذه المبادرة ضبط قائمة موازية للشهداء والجرحى بل العمل على أن تكون القائمة المنشورة بالرائد الرسمي للبلاد التونسية قائمة وافية للشهداء والجرحى وللتاريخ. إن المقاييس التي اعتمدها اللجنة لم تطبق بعدالة على جميع الحالات، فباعتماد نفس المقاييس هناك من أنصفته اللجنة ووجد اسمه في القائمة النهائية وهناك من لم يتمتع بهذا الحق.

لم تنته اللجنة بعد اشغالها طالما لم يتم النشر بالرائد الرسمي وفق ما حدده الفصل السادس من قانون

1515

لذلك فإننا ندعو إلى إعادة التدقيق في الأسماء المسقطة قبل نشر القائمة رسمياً وحتى نتجنب أخطاء لن يغفرها لا الشعب ولا التاريخ.

إعداد: - أنيس منصور: ناشط مستقل

- محمد الحناشي: ناشط مدني

- علي المكي: منسق حملة " سيّب القائمة الرّسميّة "